

إيران تترقب إعادة تفعيل العقوبات الأممية

واشنطن مصرة على محاصرة أنشطة طهران الباليستية والنووية

على الرغم من فشل الولايات المتحدة في تمرير مشروع قرار في مجلس الأمن يمدد حظر الأسلحة على إيران إلى ما بعد أكتوبر القادم، تبدو إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب مصرة على المضي قدما في ممارسة أقصى الضغوط على أنشطة طهران النووية والباليستية التي تهدد السلم الإقليمي والدولي.

والشنتن - قال وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو الأربعاء إن من المتوقع أن تطبق الولايات المتحدة آلية تتيح العودة لفرض جميع العقوبات

الأممية على إيران قريبا بعد أن رفض مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة محاولة واشنطن تمديد حظر الأسلحة على إيران. ولإعادة فرض العقوبات، ستقدم الولايات المتحدة شكوى إلى مجلس الأمن الدولي المؤلف من 15 دولة حول عدم امتثال إيران للاتفاق النووي، رغم انسحاب واشنطن منه في 2018.

وفرض مجلس الأمن الدولي حظر الأسلحة على إيران عام 2007 ومن المقرر أن ينقضي أجل هذا الحظر في منتصف أكتوبر بموجب الاتفاق النووي لعام 2015 بين إيران وروسيا والصين والمانيا وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة.

ومن شأن عودة عقوبات الأمم المتحدة أن تتركز إيران بتعليق جميع الأنشطة المتعلقة بالتحصين وإعادة المعالجة، بما في ذلك البحث والتطوير، وحظر استيراد أي شيء يمكن أن يساهم في تلك الأنشطة أو في تطوير أنظمة إطلاق الأسلحة النووية.

وستشمل كذلك معاودة فرض حظر الأسلحة على إيران ومنعها من تطوير صواريخ باليستية قادرة على إطلاق أسلحة نووية واستئناف فرض عقوبات محددة على عشرات الأفراد والكيانات. كما سيتم حث الدول على فحص الشحنات من إيران وإليها والسماح لها بمصادرة أي شحنة محظورة.

وسيكون على الولايات المتحدة أن تتقدم بشكوى إلى مجلس الأمن الدولي بشأن انتهاك إيران للاتفاق النووي. وبعد ذلك على مجلس الأمن التصويت في غضون 30 يوما على قرار لاستمرار تخفيف العقوبات المفروضة على إيران. وما لم يتم اعتماد مثل هذا القرار بحلول الموعد النهائي، فسيتم إعادة فرض جميع عقوبات الأمم المتحدة التي كانت سارية قبل الاتفاق النووي لعام 2015 تلقائيا.

ولم يتضح كيف يمكن لروسيا أو

والشنتن - قال وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو الأربعاء إن من المتوقع أن تطبق الولايات المتحدة آلية تتيح العودة لفرض جميع العقوبات

الأممية على إيران قريبا بعد أن رفض مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة محاولة واشنطن تمديد حظر الأسلحة على إيران. ولإعادة فرض العقوبات، ستقدم الولايات المتحدة شكوى إلى مجلس الأمن الدولي المؤلف من 15 دولة حول عدم امتثال إيران للاتفاق النووي، رغم انسحاب واشنطن منه في 2018.

وفرض مجلس الأمن الدولي حظر الأسلحة على إيران عام 2007 ومن المقرر أن ينقضي أجل هذا الحظر في منتصف أكتوبر بموجب الاتفاق النووي لعام 2015 بين إيران وروسيا والصين والمانيا وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة.

وستشمل كذلك معاودة فرض حظر الأسلحة على إيران ومنعها من تطوير صواريخ باليستية قادرة على إطلاق أسلحة نووية واستئناف فرض عقوبات محددة على عشرات الأفراد والكيانات. كما سيتم حث الدول على فحص الشحنات من إيران وإليها والسماح لها بمصادرة أي شحنة محظورة.

وسيكون على الولايات المتحدة أن تتقدم بشكوى إلى مجلس الأمن الدولي بشأن انتهاك إيران للاتفاق النووي. وبعد ذلك على مجلس الأمن التصويت في غضون 30 يوما على قرار لاستمرار تخفيف العقوبات المفروضة على إيران. وما لم يتم اعتماد مثل هذا القرار بحلول الموعد النهائي، فسيتم إعادة فرض جميع عقوبات الأمم المتحدة التي كانت سارية قبل الاتفاق النووي لعام 2015 تلقائيا.

ولم يتضح كيف يمكن لروسيا أو



الشرق الأوسط في مرمى الصواريخ الإيرانية

وتعاظم الخطر الإيراني على استقرار منطقة الشرق الأوسط وأمنها. ولإيران سوابق عديدة في تنفيذ هجمات "إرهابية" سواء عبر الحرس الثوري الإيراني الذي نفذ اعتداءات على منشآت نفطية بالخليج في سبتمبر الماضي، أو عبر تحريك أزرعها في المنطقة.

ويهدد النظام الإيراني مرارا بضرب ناقلات النفط التي تمر عبر مضيق هرمز والتي تعتبرها طهران متجهة إلى الولايات المتحدة، خصوصا بعد تفاقم التوتر بين طهران وواشنطن على إثر مقتل قائد فيلق القدس بالحرس الثوري الجنرال قاسم سليماني على يد القوات الأميركية.

وأقرت نائبة المندوب الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة أن غوغين بأن رفع حظر السلاح عن إيران "يمكن أن تكون له عواقب وخيمة على الأمن والاستقرار الإقليميين".

وأضافت غوغين "مع ذلك، فقد امتنعت فرنسا عن التصويت على مشروع القرار المقترح لأنه لا يشكل رداً مناسباً"، مبدية أسفها لأن الولايات المتحدة طرحت المشروع على التصويت من دون أن تسعى للحصول على توافق في مجلس الأمن.

ويتساءل كثيرون كيف سنبني المنطقة في بعد فشل الجهود الأميركية لتمديد حظر السلاح على إيران، وسط مخاوف من تاجج النزاعات في مناطق النفوذ الإيراني كاليمن والعراق وسوريا ولبنان.

أمن الشرق الأوسط وأوروبا وبقية دول العالم. وانتقدت المندوب الأميركية لدى الأمم المتحدة كيلي كرافت الدول التي عارضت قرار تمديد حظر الأسلحة المفروض على طهران وأخرى امتنعت عن التصويت عليه، محذرة من خطورة الوضع مستقبلا ومذكرة بـ"جرائم" النظام الإيراني في منطقة الشرق الأوسط.

وعددت كرافت تداعيات النفوذ الإيراني على استقرار المنطقة على مدى السنوات الماضية وما الت إليه دول عدة بالشرق الأوسط في ظل تدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية بسبب أنشطة الميليشيات المدعومة إيرانيا في أكثر من دولة عربية.

الصين أو أي أعضاء آخرين في مجلس الأمن أن يحاولوا منع الولايات المتحدة من إعادة فرض العقوبات أو ما إذا كانت هناك أي طريقة ممكنة من الناحية الإجرائية.

وقال دبلوماسيون إن بعض الدول ستجادل على الأرجح بأن الولايات المتحدة لا تستطيع من الناحية القانونية تفعيل إعادة فرض عقوبات الأمم المتحدة وبالتالي فإن هذه الدول لن تعيد فرض الإجراءات على إيران.

وحذر مسؤولون أميركيون وفرنسيون بارزون في وقت سابق بشدة، من عواقب رفض مجلس الأمن الدولي مقترحا أميركيا لتمديد الحظر على إيران، ما اعتبرته واشنطن خطرا حقيقيا على

داعش يكثف هجماته في غرب أفريقيا

وأعلنت الأمم المتحدة الأسبوع الماضي أن 10.6 مليون نسمة (من أصل 13 مليون نسمة)، يمثلون 80 في المئة من سكان البلد، يعولون على المساعدات الإنسانية للبقاء على قيد الحياة في الولايات النيجيرية الثلاث الأكثر تضررا جراء النزاع مع الجهاديين، وهي بورنو ويوبي واداموا.

داعش يستهدف الجيش النيجيري، لكن الآلاف من المدنيين محكومون بتطرفه وإرهابه في المدن التي يسيطر عليها

وعلقت المنظمة الدولية "إنه أكبر عدد يسجل على الإطلاق منذ أن بدأنا العمليات قبل خمس سنوات". ومع الانتكاسات التي تعرض لها تنظيم داعش في سوريا والعراق، ظهرت أفريقيا على أنها القارة الوحيدة التي يمكن له أن يتشبط فيها كما فعل في العراق قبل 2018 ليبقى على قيد الحياة. ومنذ 2018، وصل داعش في غرب أفريقيا إلى مستوى من القوة لم يصل إليه من قبل، فقد ضاعف هجماته على الجيش النيجيري، وسيطر على القاعدة العسكرية متعددة الجنسيات على الجانب الآخر من بحيرة تشاد. ويرى خبراء عسكريون أنه من الصعب هزيمة التنظيم عسكريا في غرب أفريقيا دون تشكيل تحالف دولي.

كانو (نيجيريا) - اجتاح مقاتلون يشتبه بانتمائهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا مدينة في شمال شرق نيجيريا واحتجزوا المئات من المدنيين رهائن، فيما يحذر خبراء من استجتماع التنظيم المتطرف لصفوفه في أفريقيا التي باتت بيئة مواتية لإعادة التفريخ.

وقال باباكورا كولو زعيم قوة رديفة مدنية إن "إرهابيين من تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا سيطروا على كوكاوا (في منطقة بحيرة تشاد) واحتجزوا المئات من المدنيين رهائن".

وروى زعيم محلي كان بين المخطوفين وتمكن من الفرار أنهم سبق أن عادوا في مطلع أغسطس إلى المدينة على أمل أن يتمكنوا أخيرا من زراعة أراضيهم "لكن انتهت بهم الأمر بأيدي المسلحين".

وقال طالبا عدم كشف اسمه "لا نعرف ما سيفعلون بهم، لكن نأمل ألا يلحقوا بهم الأذى". وتقع كوكاوا قرب مدينة باغا الكبرى على ضفاف بحيرة تشاد، في منطقة يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا الذي انشق عن حركة بوكو حرام عام 2016.

وتشن المجموعة التي بايعت تنظيم الدولة الإسلامية هجمات كثيرة مستهدفة بصورة خاصة الجيش النيجيري، ما أسفر عن مقتل المئات وربما الآلاف من الجنود. كما أنها تسيطر على مدن متوسطة وقرى ويعيش الآلاف من المدنيين تحت سيطرتها. وقتل أكثر من 36 ألف شخص منذ 2009 في أعمال العنف في نيجيريا، ولا يزال أكثر من مليوني شخص نازحين.

النرويج تطرد دبلوماسيا روسيا متهما بالتجسس

السلطات لم تكشف عن هوية الجاسوس المتهم رسميا، لكن وسائل إعلام محلية قالت إن المتهم هو هارشارن سينغ تاغفار

والدفاع والأبحاث...، مشيرة بشكل خاص إلى روسيا والصين وإيران وتلعب النرويج، عضو حلف شمال الأطلسي (ناتو)، دورا نشطا في سياسات التصدي لموسكو في البلطيق



عين على روسيا

في قسم "النفط والغاز" لم يكن يحظى بتصريح آمنى ولم يعمل بالتالي على مشاريع تتعلق بالصناعة الدفاعية والقوات المسلحة النرويجية وبناي هيئة حكومية أخرى تتطلب تصريحا أمنيا".

وبحسب رئيسه، كان يشرف على مشروع صناعي يعنى بالطباعة الثلاثية الأبعاد.

ونبهت وكالة أمن الشرطة النرويجية في تقرير سنوي لتقييم المخاطر نشرته في فبراير الماضي، إلى مخاطر التجسس التي تهدد قطاعات مختلفة في المجتمع النرويجي (السلطة السياسية والأوساط الاقتصادية

أوسلو - أعلنت النرويج الأربعاء عن طرد دبلوماسي روسي، بعد أيام من توقيف نرويجي في أوسلو بتهمة التجسس لحساب روسيا، فيما أثير العديد من قضايا التجسس على العلاقات المتذبذبة بين موسكو وأوسلو الدولة العضو في حلف شمال الأطلسي (الناتو).

وتكتشف أجهزة الاستخبارات النرويجية أنه تم توقيف رجل قبل أيام يشتبه بأنه سلم معلومات حساسة عن البلاد إلى عميل استخبارات روسي. وقالت متحدة باسم وزارة الخارجية سيرى سفيندسن "أبلغنا سفير روسيا بأن أحد الموظفين في السفارة الروسية غير مرغوب فيه كدبلوماسي وسيطلب منه مغادرة النرويج".

وأوضحت سفيندسن أن سبب ذلك أنه "أبدى تصرفات لا تناسب دوره ووضع كدبلوماسي".

ولم تكشف السلطات النرويجية عن هوية الجاسوس المتهم رسميا، لكنها عرفت أنه مواطن نرويجي في الخمسينات من عمره ولد في الخارج، لكن مع ذلك، قالت وسائل إعلام محلية إن المتهم هو هارشارن سينغ تاغفار. وأهل الدبلوماسي الملحق بالقسم التجاري من البعثة الروسية حتى نهاية الأسبوع لمغادرة البلاد.

ولا يعرف في الوقت الحاضر إن كان الشخص ذاته الذي كان برفقة المواطن النرويجي الموقوف في أحد مطاعم أوسلو السبت الماضي.

والموقوف خمسيني يعمل في مكتب إصدار التراخيص وهو متخصص تحديدا في الكشف على المنشآت الصناعية ووسائل النقل. وأوضح مكتب إصدار التراخيص أن الموظف